عولمة المعرفة الفرص والتحديات

د السبتي وسيلة • & أ. السبتي لطيفة ••

الملخص:

تعد إدارة المعرفة احد التطورات الفكرية الحديثة حيث يشهد العالم حركة متسارعة في مجال المعرفة و المعلومات والتكنولوجيا، و في ظل هذا التراكم المعرفي و زيادة الانفتاح الاقتصادي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و تسارع حركية العولمة الاقتصادية فان المعرفة بمفردها ليست ذات نفع و لابد من فعل للإدارة التي حولها يؤدي إلى تحقيق التنافس حيث أدرك أن تحقيق الميزة التنافسية و إدامتها يعتمد على إدارة المعرفة، و نظرا لضرورة هذا الموضوع و أهميته ارتأينا دراسته في ظل ظروف العولمة الاقتصادية و تحدياتها و الفرص التي تتيحها للبلدان النامية من خلال النقاط التالية: العولمة الاقتصادية (المفهوم – المظاهر– الخصائص)؛ وإدارة المعرفة: إطار مفاهيمي؛ وأخيرا عولمة المعرفة و أثرها على البلدان النامية

الكلمات المفتاحية: المعرفة، العولمة الاقتصادية، إدارة المعرفة، عصر المعرفة، ثورة المعلومات، أبعاد العولمة الاقتصادية، متطلبات إدارة المعرفة.

.

Résumé:

La gestion des connaissances est l'un des développements intellectuelles modernes où le monde aujourd'hui est témoin un mouvement accéléré dans le domaine de la connaissance, de l'information et de la technologie, et au sein de cette accumulation de connaissances et d'une plus grande ouverture économique et le rôle croissant des entreprises multinationales et la mobilité accélérée de la mondialisation économique, la connaissance seule n'est pas bénéfique donc il faut faire une action gestionnaire efficace conduit à une concurrence où s'est rendu compte que la réalisation et la maintenance de l'avantage concurrentiel dépend de la gestion des connaissances.

Mots-clés: *Connaissance - la mondialisation économique - gestion des connaissances – l'époque de la connaissance - la révolution des informations- les dimensions de la mondialisation économique - Exigences de gestion des connaissances* **.**

• أستاذ محاضر ا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة

Sebti.wassila@yahoo.fr

•• أستاذ مساعد ا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة seblati@yahoo.fr

تمهيد:

إن التقدم في التكنولوجيا ولاسيما في نظم المعلومات أدى إلى إحداث تغير لا يستهان به في طرق التواصل بين الناس والتفاعل بينهم فقد أدت التدفقات الدولية في المعرفة والمعلومات بصورة متزايدة إلى ربط الأفراد والمنظمات بعضها البعض في شتى أنحاء العالم.

I. العولمة الاقتصادية:

منذ ظهور العولمة و هي تثير الكثير من التساؤلات و تفرز العديد من الآراء ووجهات النظر حول ماهيتها، حقيقتها و أهدافها.

1. مفهوم العولمة:

مهما اختلفت وتعددت مفاهيم العولمة فان هناك أربعة تعريفات (أطروحات) شائعة لدى الباحثين نعرضها كمايلي:([1])

التعريف الأول: أطروحة إعادة التوزيع: يتبنى هذا المفهوم أنصار الاشتراكية، الذين يركزون جهودهم على أهمية عدالة التوزيع في سياق العولمة، والعولمة بالنسبة لهم ليست مجرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية و لكنها أيضا بل و في المقام الأول مجموعة ظواهر سياسية إيديولوجية تقدم كمبرر لاتجاهات بازغة في مجال الحكم المعاصر.

التعريف الثاني: الأطروحة الرأسمالية المقارنة : بمعنى أن الرأسمالية ليست واحدة في كل مكان، و أن الأنظمة الرأسمالية المتعددة ليست من الضروري أن تقترب من بعضها البعض لدرجة تختلط فيها سماتها

التعريف الثالث: أطروحة التحديث : أي تعرف العولمة بأنها كالحداثة ظاهرة العصر و سمته، وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها إنما هو خروج عن العصر و تخلف وراءه و يقع في قلب هذه الأطروحة هيمنة القيم الأمريكية، سواء بصورة صريحة أو ضمنية.

التعريف الرابع: أطروحة الثورة التكنولوجية : الفكرة الجوهرية هنا تكمن في تعريف العولمة بكونها ثورة علمية، تكنولوجية و اجتماعية، و النموذج البازغ الآن في ظل العولمة هو نموذج مجتمع الأعمال والشركات، وهذه الأطروحة تركز على فكرة الثورة التكنولوجية و الاجتماعية و الاتصالية و التي تتضمن تحرير الأسواق وإزالة القيود المحيطة بها و خصخصة الأصول و نزع بعض وظائف الدولة (في مجال الرعاية الاجتماعية أساسا) ونشر التكنولوجيا و المعرفة، و التوزيع العابر لحدود الإنتاج المصنع والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعرفها كذلك البعض بأنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع والسلوك ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول و تحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان أينما كان و تسهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.([2])

كما عرفت كذلك بأنها: " التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات والتي حدت بالبعض إلى التصور بان العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة."([3])

ومن خلال جملة هذه التعاريف يمكن القول بأن **العولمة** هي استحداث نظام عالمي جديد يكون آحادي القطب و يدور في فلكه العالم و يسيطر عليه اقتصاديا اجتماعيا، ثقافيا و عسكريا.

وبعد هذا العرض البسيط لمفهوم العولمة نصل إلى سؤال هام هو: "عولمة ماذا؟ "

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال المخطط النموذجي التالي:

شكل رقم (01)

عولمة ماذا؟

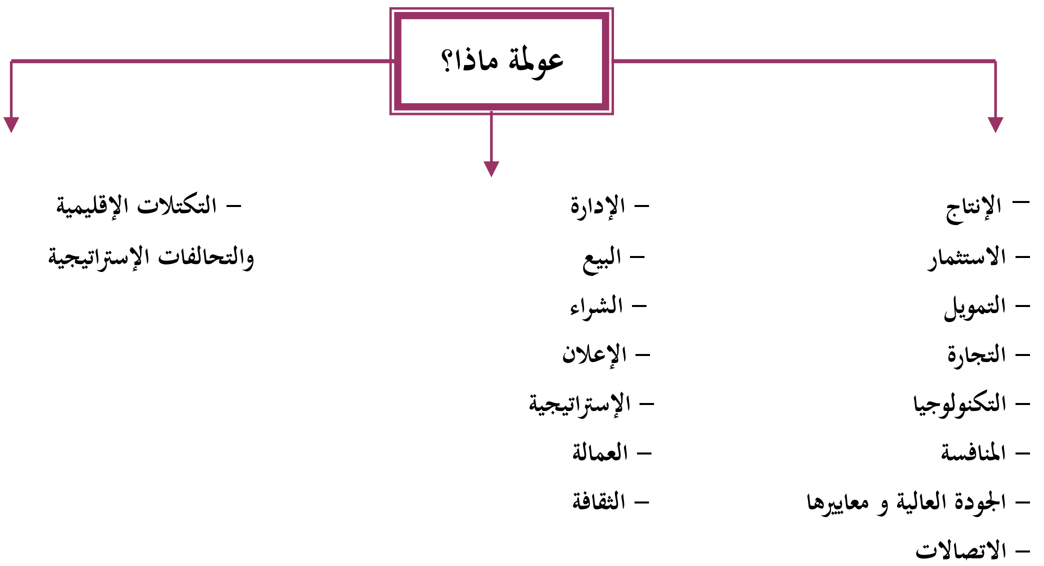

المصدر: حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

و للعولمة عدة مظاهر وتجليات في الجوانب المختلفة و لعل أهمها **العولمة الاقتصادية.**

2. <u>مفهوم العولمة الاقتصادية:</u>

تنطلق العولمة الاقتصادية من النظرية القائلة أن التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني، حيث يعمل على انفتاح الأسواق و إزالة القيود المتواجدة أمام حرية التجارة، وتشجيع استثمار الأموال عبر الحدود، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد و استغلال الأفضلية النسبية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.([4])

1.2. <u>تعريف العولمة الاقتصادية:</u>

عرف صندوق النقد الدولي العولمة في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي

بأنها: " تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم و تنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود و التدفقات الرأسمالية الدولية و كذلك من خلال سرعة و مدى انتشار التكنولوجيا>([5])

و تعرف العولمة بأنها:< عملية توسيع و تعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول متخلفة بطريقة تسهل من سرعة انتقال اثر التغيرات من مكان ما إلى باقي أرجاء الكون بدرجات متفاوتة ([6])

و من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن للعولمة الاقتصادية مظاهر تحددها و تميز معالمها.

2.2. مظاهر العولمة الاقتصادية:

من أهم المعالم المميزة للعولمة الاقتصادية مايلي:([7])

–الاتجاه العالمي لمزيد من التكتل والتكامل، تنامي دور المؤسسات المالية الدولية. –تدويل المشاكل الاقتصادية مثل مشكلة التنمية المستدامة، الفقر....الخ،

وأخيرا فان العولمة الاقتصادية على مفهوم السوق أي سوق بلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و البضائع.

3.2. خصائص العولمة الاقتصادية:

تتجلى أهم هذه الخصائص فيمايلي:

- **تزايد التجارة العالمية:** تكمن الخاصية الرئيسية للعولمة الاقتصادية أساسا في الزيادة السريعة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج و المداخيل، حيث أن زيادة الصادرات و الواردات أصبحت عاملا رئيسيا للانفتاح الاقتصادي، حيث تضاعفت صادرات السلع من عام 1948 الى عام 1997 بنسبة 6%سنويا و الإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف سنويا بنسبة 7,3% أو بعبارة أخرى يمكننا القول أن التجارة قد تضاعفت 17 مرة والإنتاج العالمي الإجمالي قد تضاعف 6 مرات.

أما في السلع الصناعية فقد تضاعفت التجارة العالمية 30 مرة كما تضاعف الناتج العالمي 8 مرات فقط.([8])

- **ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المالي.** نشاهد و بشكل مواز للحركة التصاعدية في حجم التجارة العالمية، حركة تدفق رؤوس الأموال الواردة من عبر الحدود سواء الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المالي، حيث كان للعولمة المالية من خلال التدفقات المالية دور كبير في وصل وربط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي.
- **التقدم في مجال الاتصالات و التكنولوجيا و المعلومات** يعيش العالم اليوم عصر التحول الكبير في عالم الاقتصاد و التجارة و بات واضحا تأثير التقدم التكنولوجي و خاصة في مجال المعلومات حيث تغير الكثير من المفاهيم و النظريات الاقتصادية و هياكل المؤسسات الاقتصادية و التي أعادت النظر في خططها المستقبلية بناء على واقع عصر المعلومات.([9])

- **الاندماج المالي:** أصبحت مسيرة العولمة في أسواق النقود و الرساميل بعد عقد السبعينات أسرع مما كانت عليه ، كما تزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود و طلاقة العملة الصعبة خلال نفس الفترة الزمنية. إضافة إلى أن العولمة المالية قد فرضت سيطرتها بواسطة: اندماج أسواق الأوراق المالية، التامين على الصعيد العالمي، طلاقة العملة الصعبة، فعاليات المصارف العابرة للحدود، التمويل العالمي، تحرير تجارة الخدمات المصرفية، تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وضع المقاييس العالمية الموحدة للمصارف، العمليات المصرفية الالكترونية.
- **تعاظم دور الشركات العابرة للحدود:** أخذت الشركات متعددة الجنسيات منذ بداية التسعينات في النمو بقوة، ففي 1990 كان هناك إجمالي 95 ألف شركة مع 150 ألف فرع منتشرة عبر العالم، و في عام 1997 غطى العالم 450 ألف فرع ينتمي إلى 53 ألف شركة متعددة الجنسيات و يحسب حجم تصديرها بثلث إجمالي صادرات العالم، ومثلت قيمة إنتاجها 7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- **الانفتاح الاقتصادي:** تفترض الحرية الاقتصادية تنظيم المجتمع حسب آلية السوق في جميع الميادين: العمل، الإنتاج و المبادلات، و يصبح المجتمع عبارة تجمع أفراد أحرار يجري التفاوض بينهم على قدم المساواة في الأسواق لإشباع حاجاتهم ([10])

الانفتاح الاقتصادي يعني تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات و تحرير القطاع الخاص من كافة القيود وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية و الالتحاق بأحدث تكنولوجيا ممكنة في العالم ([11]). والجدير بالذكر أن سياسة الانفتاح الاقتصادي تقلل نفوذ الحكومات و الدول في الاقتصاد و انخفاض الحواجز الجمركية و تحديد القوانين أمام تجارة الخدمات و الاستثمار الأجنبي.

II. إدارة المعرفة" إطار مفاهيمي

1- نشأة مفهوم إدارة المعرفة:

تعود بداية ظهور إدارة المعرفة " دون مارشاند" Don Marchand في بداية الثمانيات من القرن الماضي باعتبارها المرحلة النهائية من الفرضيات المتعلقة بنظم تطور المعلومات و يرجع البعض إدارة المعرفة إلى عام 1985 عندما قامت شركة Hewlet pakard الأمريكية بتطبيقها. ولكن في هذه الفترة لم يقتنع الكثيرون بإدارة المعرفة وتأثيرها على الأعمال، حتى وول ستريت" اكبر سوق مال في العالم" تجاهل إدارة المعرفة في بادئ الأمر، وان كان قد اهتم بها بعد ذلك، كما شهدت الثمانينات أيضا تطوير لنظم إدارة المعرفة التي تعتمد على العمل المؤدي في نظم الذكاء الصناعي و الخبرة مقدمة لنا مفاهيم مثل اكتساب أو استحواذ المعرفة، و هندسة المعرفة و النظم القائمة على المعرفة.

ولتقديم أساس تكنولوجي لإدارة المعرفة، فقد بدأت مجموعة من الشركات في الولايات المتحدة مبادرة لإدارة في عام 1989 كما بدأت المقالات تتحدث في عدد من المجلات والدوريات عن إدارة المعرفة.

و بمجيء عام 1990، بدا عدد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا و اليابان في تأسيس برامج إدارة المعرفة ([12]). وفي منتصف التسعينات ازدهرت مبادرات إدارة المعرفة بفضل الانترنت حيث بدأت شبكة إدارة المعرفة في أوربا التي أنشئت في عام 1989 في نشر نتائج عن استفتاء حول أداة

المعرفة بين الشركات الأوربية على شبكة الانترنت في عام 1994 كما تزايدت الندوات والمؤتمرات التت عقدت عن إدارة المعرفة.

2. مفهوم إدارة المعرفة:

عرف العديد من الباحثين إدارة المعرفة كل وفق تخصصه و سنعرض أهمها فيما يلي:

التعريف الأول: عملية إدارية لها مدخلات و مخرجات تعمل في إطار بيئة خارجية معينة تؤثر عليها وعلى تفاعلاتها، وتنقسم إلى خطوات متعددة متتالية و متشابكة (مثل خلق و جمع و تخزين و توزيع المعرفة واستخدامها)، و الهدف منها هو مشاركة المعرفة في أكفأ صورة للحصول على اكبر قيمة للمنظمة ([13]).

التعريف الثاني: هي ناتج التفاعل بين الفرد والمنظمة من ناحية و التكامل بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية من ناحية أخرى.

التعريف الثالث: العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعلومات واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويل المعلومات المهمة و الخبرات التي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات وحل المشكلات و التخطيط الاستراتيجي.

التعريف الرابع: العملية المنظمة للبحث و الاختيار و التنظيم و عرض المعلومات بطريقة تحسن فهم العاملين و الاستخدام الأمثل لموجودات منظمات الأعمال.

مما سبق يمكن التمييز بين نوعين من المعرفة هما:

أ- **المعرفة الضمنية:** تتعلق المعرفة الضمنية بالمهارات التي هي في حقيقة الأمر توجد في داخل عقل و قلب كل فرد و التي من غير السهولة نقلها أو تحويلها للآخرين و قد تكون تلك المعرفة فنية أو عبارة عن أحاسيس و مشاعر داخلية و لها بعدان: البعد الأول: التقني الذي يشمل المهارات الشخصية الغير رسمية أو البراعة التي تعود إلى الخبرة و المهارات، البعد الثاني يسمى البعد المعرفي و يتكون من المعتقدات و الأمثلة و القيم و النماذج العقلية التي تغرس بشدة فينا و التي غالبا نسلم بها، بينما من الصعب النطق بها و هذا البعد من المعرفة الضمنية يشكل الطريقة التي بها نعي و ندرك العالم.

ب - **المعرفة الظاهرية:** تتعلق المعلومات الظاهرية بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة و منها: الكتب، المستندات، معايير العمليات و التشغيل وفي الغالب يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول إليها و استخدامها و يمكن تقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات و اللقاءات.

إن المعرفة هي نتاج لعناصر متعددة، والتي من أهمها:

- البيانات: هي مجموعة من الحقائق الموضوعية الغير مترابطة، يتم إبرازها و تقديمها دون أحكام أولية مسبقة و تصبح البيانات معلومات عندما يتم تصنيفها، تنقيحها، تحليلها و وضعها في إطار واضح و مفهوم للمتلقي.

➢ المعلومات: المعلومات هي في حقيقة الأمر عبارة عن بيانات تمنح صفة المصداقية و يتم تقديمها لغرض محدد، و يمكن تقديم المعلومات في أشكال متعددة و منها الشكل الكتابي، صورة أو محادثة مع طرف آخر.

➢ القدرات: المعرفة بجانب المعلومات تحتاج لقدرة على صنع معلومات من البيانات التي يتم الحصول عليها لتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها و الاستفادة منها، إذا لم يتوافر لدى الأفراد القدرات و الكفاءات الأساسية للتعامل مع المعلومات عندئذ نستطيع القول أن احد المحاور الأساسية للمعرفة مفقودة.

➢ الاتجاهات: في حقيقة الأمر الاتجاهات تدفع الأفراد للرغبة في التفكير و التحليل والتصرف، لذا يشكل عنصر الاتجاهات عنصرا أساسيا لإدارة المعرفة و ذلك من خلال حفز فضول الأفراد، وإيجاد الرغبة و تحفيزهم للإبداع و هذا بالتأكيد ينقص العديد من المنظمات.

3. أهمية إدارة المعرفة:

تمثل إدارة المعرفة أهمية كبيرة، سواء بالنسبة للمنظمة أو الأفراد العاملين فيها، و قد ازدادت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة بسبب المنافسة الشديدة في الأسواق و زيادة معدلات الابتكار و التجديد والانخفاض في إعداد المواطنين و الضغوط التنافسية. إن تطبيق إدارة المعرفة يترتب عليه مايلي:

➢ **تحسين جودة المنتج أو الخدمة**: تؤدي إدارة المعرفة إلى الاستفادة من المعرفة المتاحة داخل المنظمة وخارجها بأفضل طريقة، من اجل تحسين العملية الإدارية و الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسين جودة المنتج أو الخدمة بحيث تكون سهلة الفهم و مريحة و سريعة و آمنة([14]).

➢ **التقليل من التكلفة الإنتاجية و الإدارية**: تساعد إدارة المعرفة على التقليل من التكلفة و زيادة الأرباح التي هي هدف أساسي لأية منظمة من المنظمات ([15]).

➢ **تشجيع الابتكار**: يساعد تبادل المعلومات و الأفكار على تشجيع الابتكار و التجديد المستمر من اجل التحسين و التطوير، و يتطلب ذلك أن تكون لدى الأفراد و المديرين الشجاعة الكافية و المرونة في التعامل مع الأمور و لا يعني ذلك أن يكون هذا الابتكار عن طريق الإجبار أو الضغط و لكن من خلال التدريب و التعلم وإعطاء القدوة و المثل من قبل المديرين و القيادات ([16]).

➢ **إيجاد ثقافة تنظيمية تشجع التعلم**: يؤدي تطبيق المعرفة إلى التعلم المستمر على المستوى التنظيمي من خلال نقل المعرفة داخل المنظمة و إضافتها للمعرفة التنظيمية الموجودة بطرق تكاملية تنمو من خلالها معرفة المنظمة و بالتالي رأسمالها الفكري ([17]).

➢ **تمكين المنظمة من النمو و التطوير الدائم**: تكون المنظمة على استعداد دائم للنمو و التطوير، و ذلك عن طريق الاستعانة بالمعرفة الفردية و الجماعية و التنظيمية لكل الموارد البشرية للمنظمة، في ظل هيكل تنظيمي مرن و تكنولوجيا معلومات مناسبة، و إدارة فعالة للمعرفة، و ما تؤدي إليه من تمكين للعاملين ثم تحسن عام في أداء المنظمة و ارتفاع في مستوى الرضاء بين العاملين فيها و المتعاملين معها. ففي دراسة أجريت على مؤسسات أوربية تبين أن حوالي 50% من الشركات التي عانت من

نكسات كانت قد فقدت من قبل قدر من العاملين فيها وان 13% منها عانت من خسارة في الدخل نتيجة فقدانها لأحد المسؤولين المتخصصين و على معرفة عالية ([18]).

- **تشجيع العاملين على المشاركة في المعرفة و إدارتها**: يتم ذلك من خلال انخراط العاملين في فرق عمل و جماعات الممارسة المختلفة التي تؤدي إلى التعارف بين الإدارات المختلفة و بالتالي تكون هناك ثقافة تنظيمية أساسها المشاركة في المعرفة و العمل الجماعي والتعلم المستمر ([19])

3-عمليات إدارة المعرفة:(إدارة نظم المعرفة)

تتكون عمليات إدارة المعرفة من العناصر التالية توليد المعرفة، نشر المعرفة، المشاركة بالمعرفة ومن ثم استخدامها.

شكل رقم (2):

إدارة نظم المعرفة.

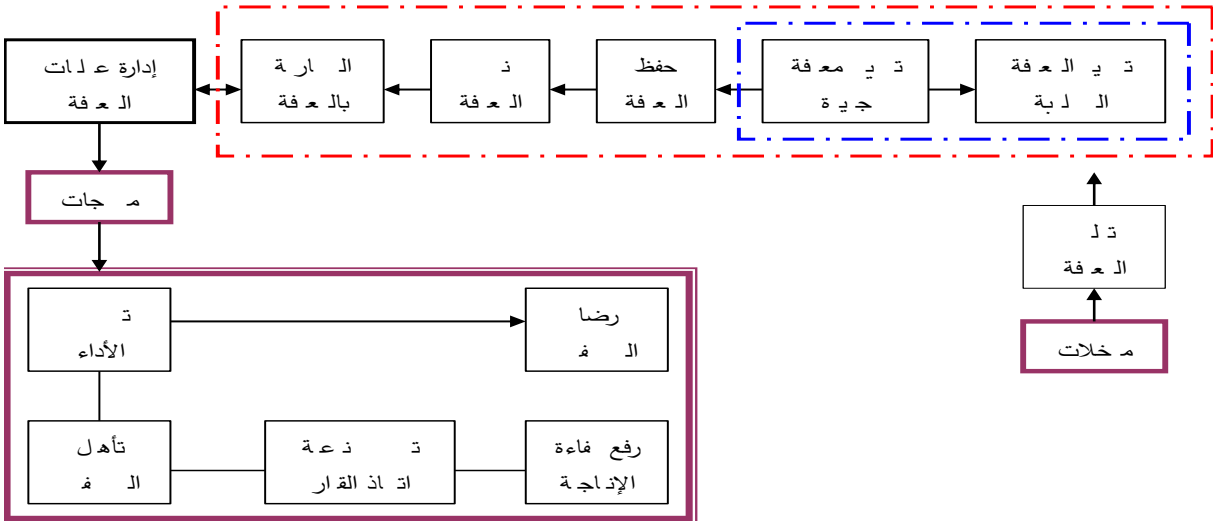

المصدر: مطيران عبد الله مطيران، ادارة نظم المعرفة (الراس المال الفكري)، ملتقى ادارة المخاطر، الاردن، ص 9.

1.3 **تكوين المعرفة**: و يتم تكوين المعرفة عن طريق المحاضرات,الدروس التدريس,التعلم إنشاء العمل

2.3. **النشر المعرفة** : يمكن نشر المعرفة عن طريق المحاضرات, الدروس المقابلات,الاجتماعات, المكالمات الشبكات, البوابة الالكترونية الكتيبات، والمقابلات و المسابقات، الندوات التدريب أثناء العمل, تشكيل فرق عمل.

3.3. **المشاركة بالمعرفة**: لابد من التبادل و المشاركة أفضل الأفكار مما يتبع الاستفادة اكبر من الموارد الذهنية المناحة و الإمكانية للارتكاب و التطور في الإبداع و يمكن أن يتم عن طريق المقابلات, الاجتماعات, الزيارات, تكنولوجيا المعلومات, قواعد البيانات.

4.3. **استخدام المعرفة** : للمعرفة استخدامات كثيرة و متنوعة في جميع المجالات سواء كانت هذه المجالات إدارية أو فنية و لابد من الاستفادة منها سواء على مستوى الخاص كالشركات و المؤسسات أو

العام كالقطاع الحكومي و من استخداماتها على سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتطورة و التقنيات الحديثة التي تسمى في عصرنا هذا عالم الرقمية (Digital)

4. متطلبات تطبيق إدارة المعرفة

يتطلب تطبيق إدارة المعرفة تهيئة البيئة المنظمة للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من المعرفة بحيث تكون البيئة مشجعة على الإدارة الفعالة للمعرفة وهناك عدة متطلبات تساعد المؤسسات على النجاح تطبيق إدارة المعرفة منها:

- دعم إدارة العليا للمشروع تطبيق إدارة المعرفة و التزامها المستمرة
- تشجيع الموظفين على المشاركة في التدريب و التعليم سواء قي داخل المؤسسة أو خارجها.
- توفير بنية تحتية لنظم المعلومات و للمعرفة من الأجهزة و المواد البشرية .
- الحث على دوام استمرارية التعليم و كسب الخبرات
- توفير قنوات متعددة لسهولة انتقال المعرفة
- جعل خطوط الاتصال مفتوحة بشكل دائم لإمكانية الحصول بسهولة على المعلومات
- خلق معرفة جديدة و نشرها و المشاركة بها
- توفير مخازن المعرفة الالكترونية
- دعم الثقافة لخلق الثقافة التي تساند الابتكار .
- إنشاء المسؤول الرئيسي للمعرفة (Cheif Knowledge Officer cko)
- تعزيز ودعم عمليات المعرفة (خلق، نشر و مشاركة بالمعرفة)
- تفويض الموظفين
- قيود المنظمة (يجب عدم وجود قيود على الموظفين حتى لا تقودهم إلى الإحباط)
- تحديث البيانات و المعلومات بشكل مستمر
- تخصيص ميزانية كافية لتمويل و دعم المشاريع إدارة المعرفة إذ كل هذه العوامل هي ذات أهمية قصوى للمنظمة و إن تفاوتت هذه الأهمية من عنصر لآخر

لقد ساهمت المعرفة و تطور التكنولوجيا و التقنيات الحديثة في ظهور ملامح الاقتصاد الجديد المعتمد على المعلومات و المعرفة، و لقد سهلت العولمة سرعة انتشار و تدفق المعرفة بين دول العالم في تضييق فجوة المعرفة بين البلدان النامية و المتقدمة.

III. عولمة المعرفة و البلدان النامية

بعد التعرض للعولمة الاقتصادية كظاهرة والتعرف على ملامح الاقتصاد الجديد المرتبط بالمعرفة وكيفية إدارتها بقي أن نعرف ما هي الفرص والتحديات التي تتيحها عولمة المعرفة للبلدان النامية[20].

1-الفرص المتاحة للبلدان النامية في ظل عولمة المعرفة

في عصر المعرفة، وهو العصر الآخذ اليوم في التكون و الذي يطلق عليه أحيانا عصر المعلومات وأحيانا أخرى عصر ما بعد الصناعة، أصبحت المعرفة أهم مصادر الثروة على الإطلاق، و من الفرص التي تتيحها العولمة للبلدان النامية أنها تسمح لها بنقل الثقافات و الأفكار و التكنولوجيا وأفضل الممارسات العالمية في مختلف المجالات بالإضافة إلى أن المعرفة أصبحت في ظل العولمة و تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة حاجة فردية و دولية ماسة و أهم أدوات تحرير الذات من كل القيود، والدول التي لا تدرك أن المعرفة هي اليوم العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور و من الفقر إلى الغنى، ستجد نفسها حتما على هامش مسيرة التقدم، هذا في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولا متسارعا نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات حيث تزداد نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير.

2-التحديات:

إن العولمة الاقتصادية ترافقها تحديات صعبة بالنسبة للإدارة الاقتصادية للبلدان النامية، فاقتناء المعرفة يخلق فجوات ثقافية و اجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد و بين الدول المتخلفة بسبب ارتفاع تكلفة الحصول عليها واحتياجها لسنوات طويلة من التعليم الرسمي و التدريب العملي و الخبرة التخصصية. في ظل العولمة لا يمكن للدول النامية أن تكون في منأى عن التغيرات المفاجأة في الاقتصاد العالمي ففي حالة أي صدمة عالمية أو إقليمية يمكن أن تنتقل بسرعة من اقتصاد لآخر.

إن التحدي الأهم و الذي يجب تحويله إلى رهان يمكن كسبه للدول النامية هو تقليص الفجوة الثقافية والعلمية و التكنولوجية، كما يتمثل التحدي في كيفية التوفيق بين الأصالة و المعاصرة و كيفية مواجهة الأنماط الثقافية للدول المتقدمة و في مقدمتها أمريكا و نقل تكنولوجيا المعلومات العالية و الجدية بحيث تضيق الفجوة المتسعة في المعرفة و التكنولوجيا بين الدول النامية و المتقدمة.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تبين لنا ما يلي:

-إن المعرفة لم تعد قوة في عصر السرعة والانترنيت والكمبيوتر وإنما تطبيق المعرفة وكيفية إدارتها هو القوة.

-تشهد الفترة الحالية نشاط العولمة من خلال تبادل المعارف والتكنولوجيا والمعلومات.

-العولمة ليست ظاهرة نافعة تماما أو ضارة إطلاقا والجانب السلبي لها مرتبط بالإجبار والإكراه وليس بالتبادل الطوعي أو الاستثمار أو نشر المعرفة، ومن الواضح أن العولمة عن طريق نشر المعرفة التكنولوجية المقيدة اقتصاديا قد لعبت دورا كبيرا في النجاح الاقتصادي لكثير من الدول النامية.

-عولمة المعرفة توفر الكثير من الفرص الظاهرية للبلدان النامية المرتبطة بتحسين الحصول على التكنولوجيا العالية و يرافقها الكثير من التحديات.

الهوامش والاحالات:

[1] السيد ياسين، ***العالمية و العولمة***، الطبعة الثانية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2001، ص ص 45-48.

[2] محمد صفوت قابل، ***الدول النامية و العولمة***، الإسكندرية، الدار الجامعية،2004، ص18.

[3] أسامة المجذوب، ***العولمة و الإقليمية***، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ، ص 36.

[4] 4-Frankel,J-***GLOBALIZATION OF THE ECONOMY***, 2000, p 35.

[5] احمد بوراس، ***العولمة والأسواق المالية في الدول النامية***، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 17، جوان 2002، ص4

[6] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***اتجاهات حديثة في التنمية***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص240.

[7] حاكمي بوحفص، ***العولمة: الاندماج السريع والمنافع المحدودة – حالة الدول النامية*** – مجلة علوم إنسانية، العدد 20، ابريل 2005، مقال من الانترنيت، تاريخ الزيارة 20 جويلية 2008. http://www.uLum.nL/a43.htm

[8] 8-World ***Trade Organization, Globalization and Trade***,1998,p33.

[9] الأخضر ايدروج، ***ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية***، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، تونس، مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات 1999، ص 38.

[10] ضياء مجيد الموسوي، ***العولمة و اقتصاد السوق الحرة***، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص14.

[11] محمد علي سلامة، ***الانفتاح الاقتصادي و آثاره الاجتماعية على الأسرة***، الإسكندرية، دار الوفاء، 2002، ص 90.

[12] صلاح الدين الكبيسي، ***إدارة المعرفة***، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص ص 32-33.

[13] علي السلمي، ***الإدارة بالمعرفة***، القاهرة، دار قباء، 1998، ص 17.

[14] هادية فخر الدين خالد، ***إدارة المعرفة التنظيمية***، المداخل النظرية ومتطلبات التطبيق في المنظمات العامة في مصر، رسالة دكتوراه في ***الإدارة العامة***، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006، ص 211.

[15] المرجع السابق، ص 211.

[16] المرجع السابق، ص 211.

[17] هدى حمودة، ***نحو آفاق الإصلاح و التطوير الإداري لأداء الأعمال الكترونيا عبر شبكة الانترنيت***، شؤون الشرق الأوسط (جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط) العدد الخامس عشر، 2005، ص 136.

[18] احمد عبد الونيس، مدحت أيوب، ***اقتصاد المعرفة،*** جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 57.

[19] هادية فخر الدين خالد، مرجع السابق، ص 212.

[20] عادل حشيش، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة 2000، ص 332.

المجلد الثاني (02) العدد الثالث (03) جوان 2018